الأمم المتحدة

مجلس الأمن

PROVISIONAL
S/PV.2460
2 August 1983
ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الستين
بعد الالفين والأربعمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٢ اب/اغسطس ١٩٨٣، الساعة ـ / ١٠

الرئيس:	السيد دى لا بارى دى نانتوى	(فرنسا)
الأعضاء:	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد أوفينيكوف
	الاردن	السيد صلاح
	باكستان	السيد شاه نواز
	بولندا	السيد كريستوسيك
	توغو	السيد أدجويي
	زائير	السيد كبيا ميلامبو
	زمبابوى	السيد ديتى
	الصين	السيد لينغ كنغ
	غيانا	السيد كران

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات. وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على ادخالها على نسخة من المحضر نفسه.

83-61002/A

مالطـــة	السيد غاوتشي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشماليـة	السيد مارغتسون
نيكاراغوا	السيد اكازا غالارد
هولنـدا	السيد فان دير ستويل
الولايات المتحدة الامريكية	السيد ليخنستاين

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥

اقرار جدول الأعمال

اقر جدول الأعمال .

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة (S/15481)

رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة (S/15483)

رسالة مؤرخة في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من القائم بأعمال البعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة (S/15599)

رسالة مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة (S/15764)

رسالة مؤرخة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن الديمقراطية لدى الأمم المتحدة (S/15890)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا للمقررات التي اتخذت في جلسات سابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثلي أفغانستان والامارات العربية المتحدة وجمهورية ايران الاسلامية والبحرين وبنغلاديش وتركيا وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية الديمقراطية الالمانية والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسنغال والسودان والصومال والعراق وعمان وقطر وكوبا والكويت ولبنان ومالي وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا والنيجر والهند واليمن واليمن الديمقراطية ويوغوسلافيا واليونان الى شغل المقاعد المخصصة لهم جانب قاعة المجلس .

أدعو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس قام السيد ظريف (أفغانستان) والسيد القاسمي (الامارات العربية المتحدة) والسيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) والسيد الصباغ (البحرين) والسيد وصي الدين (بنغلاديش) والسيد فوكجي (تركيا) والسيد ليسير (تونس) والسيد سحنون (الجزائر) والسيد بوريبوين (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) والسيد هاوفين (جيبوتي) والسيد ساري (السنغال) والسيد الفكي (السودان) والسيد مضر (الصومال) والسيد محمد (العراق) والسيد طي (عمان) والسيد البوعينين (قطر) والسيد كابالييرو رودريغيز (كوبا) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد فاخوري (لبنان) والسيد تراوري (مالي) والسيد زين العابدين (ماليزيا) والسيد خليل (مصر) والسيد مراني زنتار (المغرب) والسيد زواوي (المملكة العربية السعودية) والسيد ولد جمودي (موريتانيا) والسيد اوارو (النيجر) والسيد كريشنان (الهند) والسيد سلام (اليمن) والسيد الأشطل (اليمن الديمقراطية) والسيد غولوب (يوغوسلافيا) والسيد دونتاس (اليونان) بشغل المقاعد المخصصة لهم جانب قاعة المجلس ؛ وشغل السيد الطوزي (منظمة التحرير الفلسطينية) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالة من ممثل اسرائيل ، طلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المطروح على جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوته الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

ولعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس قام السيد بلوم (اسرائيل) بشغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يستأنف مجلس الأمن الآن دراسة البند المدرج في جدول أعماله .

المتكلم الأول هو ممثل المملكة العربية السعودية . أدعوه الى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد زواوى (المملكة العربية السعودية) : السيد الرئيس ، أتقدم لكم ولأعضاء مجلس الأمن بالشكر على السماح لي بالاشتراك في مناقشات المجلس حول الموضوع المحدد لهذا الاجتماع . وانني أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم ياسيادة الرئيس على رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر ، وأن أؤكد لكم أننا ، بقدر الاهتمام الشديد الذى نوجهه لهذا الموضوع ، تساورنا ثقة تامة بأنكم ستديرون أعمال المجلس بالكفاءة والنزاهة المألوفتين اللتين عرفتا عنكم . وفي الوقت الذى نتطلع فيه الى انجاز هذه الاجراءات بصورة فعالة وعادلة تحت رئاستكم فاننا نعرب عن تقديرنا أيضا للكفاءة التي اتسمت بها أعمال المجلس تحت رئاسة الرئيس السابق أثناء شهر تموز/يوليه الماضي .

لا ندرى ما هو المحرك لهذا الكيان المسمى باسرائيل أو هذا الكيان الذى أنشأته المنظمات الصهيونية على أراضي فلسطين العربية . ولا يسع المرء سوى التساؤل ان كانت هناك أمثلة في التاريخ على ما يجرى في الأراضي العربية المحتلة . اننا لا نجد أمثلة على ذلك حتى في أسوأ عهود الاستعمار البغيض المندثر . وفي حين أن دول الاستعمار أخذت تصفي احتلالها للبلدان المستعمرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وانشاء الأمم المتحدة ، تمكنت الحركة الصهيونية العنصرية من الاستيطان في بلد شعب آخر وطرد ذلك الشعب وانشاء دولة على أنقاضه .

ولم تكتف بما حققته قبل عام ١٩٦٧ بل أخذت في التوسع المرسوم وفي اضطهاد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ لهدف واحد لا جدال فيه وهو اقصاء ما تبقى من الشعـــب الفلسطيني في ما تبقى له من وطن وتشريده وتهويد الأراضي العربية وموارد ها بحيث لا يبقى أمام هؤلاء الأبرياء سوى خيار واحد وهو الرحيل عن بلد هم وأراضيهم واللحاق بالمليوني لاجئ الذين سبقوهم ومضى عليها عشرات السنين وهم يعيشون في حالة من التشرد والشقاء خارج بلد هـــم وفي مخيمات وأحياء لم تنج حتى في المهجر من النيران الاسرائيلية وحملات الابادة الجماعية .

أما في الأراضي المحتلة فان النظام الاسرائيلي يقوم بتنفيذ مخطط جهنمي لاغتصـــاب الأراضي من أصحابها العرب وبناء المستوطنات لليهود بقصد الضم الفعلي لهذه المناطـــــق الى اسرائيل خلافا لميثاق الأمم المتحدة وخلافا لقراراتها وخاصة قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وخلافا لاتفاقية جنيف الرابعة المبرمة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وخلافا لجميع القوانين والأعراف الدولية . وبأساليب الكذب والخداع والمغالطة التي اتبعتها الحركة الصهيونية منذ نشأتها تنتحل اسرائيل أعذارا ومبررات واهية وكاذبة لكل ما تطبقه من اجراءات لم يقتنع بها المجتمع الدولي .

كل يوم تفاجأ المجموعة الدولية بعمل عدواني واجرامي جديد بحق الأراضي المحتلـة وبحق السكان العرب فيها وبحق البلدان العربية المجاورة . وآخر حادث وقع في مدينة الخليل العربية حيث أطلق اليهود النار وألقوا القنابل على جامعة الخليل الاسلامية أثناء ساعات الدراسة فقتلوا ثلاثة طلاب وجرحوا ما يزيد على ٣٦ طالبا . وفي هذه المرة تلثم اليهود المعتدون بأقنعة لوجوههم لا خوفا من عقاب السلطات الاسرائيلية التي اعتادت ألا تكتشف مسببي الاعتـــداءات الارهابية اليهودية أو معاقبتهم ،بل لتمكين السلطات الاسرائيلية من القاء بعض الشبهات علـــى هوية المعتدين واثارة احتمال وقوع الاعتداء من العرب أنفسهم . وتتناسى السلطات الاسرائيليـة أن الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة معزول من السلاح كليا ولم يقع حادث واحد استخدم فيه السكان العرب أسلحة ضد السلطات المحتلة . فالاسلحة الوحيدة المتوافرة في الخليل وفـــي الضفة الغربية بكاملها هي ما تزودها السلطات الاسرائيلية للمستوطنين اليهود لارهاب السكـان العرب الذين تغتصب أراضيهم وموارد هم الطبيعية في وضح النهار . وتتناسى السلطات الاسرائيلية أن الأسلحة العربية الوحيدة هي الحجارة التي يستخدمها أحيانا طلاب المدارس والجامعـــات

نتيجة لحملات القمع والارهاب والتعسف التي تمارسها سلطات الاحتلال ويمارسها المستوطنـون اليهود بحقهم . وتتناسى السلطات الاسرائيلية أيضا أن مدينة الخليل ومعظم مدن وقرى الضفة الغربية وغزة تمضي معظم أوقاتها في حالات متكررة من منع التجول . ومنع التجول هذا يفرض فقط على المدن والقرى العربية المعزولة من السلاح ولا يفرض بتاتا على المستوطنات اليهودية المسلحة. وبذلك يستطيع المستوطنون اليهود دخول المناطق العربية والقيام بالقتل والحرق والتخريب كما وقع قبل أيام في سوق الخضار والمحطة المركزية في مدينة الخليل .

ومن الواضح الذى لا نزاع فيه أن قتلة طلاب الجامعة الاسلامية في الخليل هم يهـود متعصبون مزودون بأسلحة وتشجيع السلطات الاسرائيلية . ألم يسبق أن احتل هؤلاء المستوطنون قسما من الحرم الابراهيمي الشريف عام ١٩٦٨ بدعم وتشجيع السلطات المذكورة ؟ ألم ينشئ اليهود عددا من المستوطنات والأحياء اليهودية داخل مدينة الخليل وخارجها على أراض عربية مصادرة؟ وتدعي السلطات الاسرائيلية أن تسليحها لليهود في الأراضي العربية هو للدفاع عن النفـس لا للعدوان . غير أنها تتناسى أن وجود هؤلاء المستوطنين في الأراضي العربية المحتلة في حـد ذاته يشكل عدوانا والعرب هم المعتدى عليهم . والدفاع عن النفس هو حق للمعتدى عليـه لا للمعتدين . فالمنطق الاسرائيلي غريب جدا وهو دليل على انفصام في الذاتية الاسرائيليـة والصهيونية . ولا بد من الذكر في هذا الصدد أن عددا محدودا من الاسرائيليين قد ابتـدأ يتخذ مواقف مستقلة تعبر عن آراء حرة ومن ضمن هؤلاء السيدة يهوديت كارب التي كانت تشغل منصب رئيسة اللجنة المعنية بالتحقيق في ممارسات المستوطنين اليهود . فقد قدمت السيدة كـارب استقالتها نتيجة قناعتها بأن السلطات الاسرائيلية تشجع المستوطنين على هذه الممارسـات الارهابية . ولكن هذا لا يبعث الاطمئنان في نفوسنا فجهاز الحكم في اسرائيل مستمر في الهـاب شعور العداء والكره في النفوس وتغذية فكرة التوسع والطرد التي يدعو اليها الحاخام مايركاهانـي لانشاء دولة يهودية كبرى خالية من السكان غير اليهود (الغويم) .

اننا نطالب المجموعة الدولية مرة أخرى بعدم السماح للسلطات الاسرائيلية بتجاهـل قرارات الأمم المتحدة المعبرة عن ارادة هذه المجموعة . فليس من مصلحة الأمم المتحدة أو من مصلحة الدول ، وخاصة الكبرى منها ، اتباع مقاييس مختلفة في السلوك الدولي . ولا يجوز أبدا اعتبـار بعض حركات المقاومة لحكومات شرعية حروبا تحريرية وفي الوقت ذاته تطلق صفة الارهابيين علـى

الفلسطينيين الذين يقاومون العدوان والارهاب الاسرائيلي الغاشم . ان مثل هذا التمييز في المقاييس الدولية سيقوض صرح المنظمة الدولية ويؤدى الى تجاوزات قد تتسبب في حرب عالميـة. أما بشأن الأحداث الأخيرة في مدينة الخليل فاننا نحث مجلس الأمن على ادانة التصرفـات الاسرائيلية بصراحة لا تدع مجالا للشك ،والاعلان أن جميع اجراءات الاستيطان الاسرائيلـي باطلة ولاغية من أساسها ولن يترتب عليها أن تغيير قانوني ،والتصريح بأن مجلس الأمن سيضطر الى اتخاذ اجراءات مناسبة بموجب الميثاق لتنفيذ قراراته . ونقول دون أى تردد أن ما حـدث ويحدث في الأراضي العربية المحتلة ما كان يحدث لو أن مجلس الأمن تحمل مسؤوليته الحقيقيـة بمقتضى الميثاق وهذا ما دعونا اليه مرارا من أجل صيانة الميثاق وفي سبيل السلم والأمـن الدوليين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل المملكة العربية السعودية على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي . المتكلم التالي ، هو ممثل أفغانستان وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد ظريف (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أشكركم وأن أشكر عن طريقكم أعضاء مجلس الأمن لتكرمكم بدعوة وفد بلادى الى الاشتراك في مناقشة المجلس للحالة في الأراضي العربية المحتلة .

واسمحوا لي أيضا أن أتقدم اليكم بالتهاني على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر آب/ أغسطس . واننا لعلى يقين بأن خصائصكم الرائعة ، الانسانية والفنية على السواء ، ستكون عاملا هاديا في مداولات المجلس . ونتمنى لكم كل النجاح في اضطلاعكم بمسؤولياتكم وواجباتكم .

وهل لي أيضا أن أشيد بسلفكم للطريقة التي أدار بها أعمال المجلس أثناء شهر تموز/يوليه .

يعكف مجلس الأمن مرة أخرى على دراسة حالة ما فتئت عبئا على ضمير المجتمع الدولي لسنوات عديدة . وفي السياق الأوسع للسياسة التوسعية ، لجأت حكومة اسرائيل الصهيونية بشكل منظم الى أشد الوسائل همجية ووحشية لتنفيذ مخططاتها الرامية الى تغيير التكوين الديموغرافي للأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، ممهدة بذلك الطريق أمام الضم النهائي لها .

وثمة ممارستان رئيسيتان استخدمتا في تنفيذ مطامع الكيان الصهيوني . الأولى تتمثل في توطين أكبر عدد ممكن من الأسر اليهودية في المستوطنات المنشأة حديثا وفي المدن والقرى الفلسطينية . أما الثانية فتتمثل في اجلاء أكبر عدد من السكان العرب والفلسطينيين الأصليين عن هذه الأراضي وارغامهم على التماس الملاذ في البلدان العربية المجاورة .

ووفقا لقواعد ومبادئ القانون الدولي ، وعلى وجه الخصوص ، اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ، فان أية محاولة تقوم بها الدولة المحتلة لتغيير الطابع المادى والتكوين الديموغرافي والهيكل المؤسسي للأراضي الواقعة تحت احتلالها محظورة تماما وان الحالات المترتبة على تلك المحاولات تعتبر غير قانونية ولاغية .

ولدى النظر في نفس المسألة في عام ١٩٦٨ ، أعلن مجلس الأمن في قراره ٢٥٢ (١٩٦٨) أن سياسة حكومة اسرائيل الاستيطانية غير قانونية . وقد جرى تأكيد هذا الاعلان مؤخرا في قرار المجلس ٤٦٥ (١٩٨٠) .

ان النظام الصهيوني ، الذى يحظى بالدعم الشامل من أصدقائه الغربيين ولا سيما من حاميته ، الولايات المتحدة الأمريكية ، لم يكتف بأنه لم يلتفت البتة الى نداءات المجتمع الدولي المتكررة ، بل عمد في السنوات الأخيرة الى تكثيف تنفيذ مخططاته الاجرامية لقيام اسرائيل الكبرى . وان سلسلة متزايدة من الأحداث في هذا السياق قد أحدثت الصدمة والرعب لدى الانسانية المحبة للسلم والعدالة . ولهذا فاننا لا نعتبر التصعيد الأخير للارهاب والعنف ضد السكان العرب الفلسطينيين في الخليل حدثا منفصلا . بل هو حلقة في سلسلة ارهاب السكان المدنيين في الأراضي المحتلة لدرجة اجبارهم على التخلي عن أراضيهم وممتلكاتهم والتماس الملجأ في البلدان العربية المجاورة .

ان سلطات الاحتلال العسكرى والمستوطنين الصهاينة الذين تسلحهم هذه السلطات لم يألوا جهدا في اتخاذ جميع التدابير المريعة التي يمكن أن تيسر تحقيق أهدافهم . ونتيجة لذلك ، فان السكان والسلطات المنتخبة محليا في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة قد يتعرضون لأعمال المضايقة المستمرة والقمع والتخويف . وان هذه الأعمال لا تعترف بوازع أخلاقي أو غيره . ان بيوت السكن وغير ذلك من الممتلكات والأسواق المحلية والمرافق العامة ، ولا سيما المدارس والجامعات أهداف دائمة لهجمات أفراد الجيش وجماعات المستوطنين . ولم تنج حتى الأماكن الاسلامية المقدسة مثل المساجد والمقامات الدينية من أعمال التخريب والارهاب هذه .

لقد شهد الشهر الماضي مظاهر متكررة من هذه الأعمال في مدينة الخليل وبعض المدن الأخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة . فقد هوجمت المنازل وأضرمت النيران في الحافلات والسيارات والمتاجر التي يملكها الفلسطينيون ، وقطع التيار الكهربائي وانتهكت حرمة المساجد وكانت جامعة الخليل هدفا للهجمات بقنابل الغاز وأطلقت النيران على الطلاب والمدرسين . ووقعت حوادث مماثلة في نابلس وبير زيت . ونجم عن اطلاق النار على طلاب ومدرسي جامعة الخليل وفاة ثلاثة من الفلسطينيين وجرح ٣٠ آخرين . ووقف نظام الحكم العسكرى التابع لدولة الاحتلال مكتوف اليدين ولم يفعل شيئا من الناحية العملية لمنع عصابات المستوطنين المسلحة من الاشتراك في هذه الهجمات الآثمة .

وقد المحت السلطات الصهيونية الى أن تصاعد العنف في الآونة الأخيرة ضد الفلسطينيين كان له ما يبرره وذلك بسبب مهاجمة مستوطن يهودى . وقد ذكرت تقارير من مصادر مختلفة أن

المستوطن الجريح ، الذى هاجمه أشخاص مجهولو الهوية ، لم يسعفه أفراد الجيش الاسرائيلي ظنا منهم أنه كان من العرب . وقد أثبت ذلك أنه لو تم نقل الشخص المصاب الى المستشفي في الحال لانقذت حياته .

ومهما كانت ذريعة العناصر الصهيونية ، فان السبب الرئيسي وراء العنف وسفك الدماء هو الانكار المتعنت للحقوق الثابتة للشعبين الفلسطيني والعربي واحتلال أراضيهما من جانب اسرائيل . ومن الجلي أنه سيجرى سفك المزيد من الدماء وستزهق أرواح المزيد من الناس ما لم يتم تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط يضمن الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ويضمن أيضا ممارسة الشعب الفلسطيني الفعالة لحقوقه الوطنية ، بما في ذلك الحق في اقامة دولته الوطنية في فلسطين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

لقد قدم المجتمع الدولي عدة صيغ لهذه التسوية ، ومنها بشكل خاص، المقترحات السوفياتية التي تشتمل على ست نقاط ، وخطة فاس والعديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة . وبفضل مرونة منظمة التحرير الفلسطينية ، فان فرص التوصل الى تسوية كان من الممكن ادراكها لولا تقويض اسرائيل ومؤيديها لتلك الفرص .

وتواصل اسرائيل سياستها الاستيطانية في الأراضي المحتلة منتهكة بذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة . فخلال الشهرين الماضيين فقط ، تم انشاء ثلاث مستوطنات جديدة ومصادرة أكثر من ٣٠٠٠٠ دونم من أراضي الفلسطينيين العرب .

وما لم يعتمد مجلس الأمن تدابير فعالة لاجبار اسرائيل على الكف عن أنشطتها غير القانونية ، سيزداد خطر اندلاع العنف والصدامات المسلحة . وفي رأينا ، أنه يجدر بمجلس الأمن أن يتقصى السبل والوسائل ، بما في ذلك اعتماد تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لضمان تنفيذ قراراته . ويجدر بنا أيضا أن نلاحظ ان العقبة الرئيسية التي تحول دون قيام المجلس بتنفيذ قراراته ومقرراته السابقة هي قيام الولايات المتحدة الأمريكية باساءة استخدام حق النقض . وان موقف الولايات المتحدة هذا قد تسبب في شلل مجلس الأمن ومنعه من اتخاذ اجراءات فعالة وبالتالي القى على كاهل الولايات المتحدة عبء المسؤولية الكاملة عن استمرار الحالة المأساوية في الأراضي المحتلة .

ان شعوب العالم ، وفي طليعتها الشعب الفلسطيني وشعوب الأراضي المحتلة ، قد وضعت ثقتها وآمالها في هذا المجلس ، وتتوقع منه أن يضطلع بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة . ان السلم والعدل والهدوء لا يمكن اقرارها في المنطقة ما لم يوضع حد للعدوان والاحتلال والتوسعية التي يقوم بها النظام الصهيوني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي هو ممثل تركيا . وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد غوكجي (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس، اسمحوا في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم لكم بالتهنئة على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الجارى . ان مهاراتكم وقدراتكم الكبيرة معروفة لنا جميعا ، ونحن على ثقة من أن مداولات المجلس سوف تستفيد ، مرة أخرى ، من خبرتكم وحكمتكم .

أود كذلك أن أعبر عن بالغ التقدير لسلفكم ، ممثل الصين ، للمهارة التي أظهرها في ادارة شؤون مجلس الأمن طوال شهر تموز/يوليه الماضي .

مرة أخرى يتدارس مجلس الأمن الأوضاع المأساوية السائدة في الأراضي العربية المحتلة والمترتبة على استمرار اسرائيل في انتهاج سياسات الضم واقامة المستوطنات غير المشروعة وممارسة عمليات القمع المستمرة المتزايدة العنف .

لقد أحطنا علما ببالغ الألم بالأحداث المثيرة التي وقعت في مدينة الخليل والتي تعتبر تعبيرا آخر عن حقيقة اصرار اسرائيل على المضي في انتهاج سياسات القمع في الأراضي العربية الخاضعة لاحتلالها ، مما يزيد من تفاقم أوضاع الشعب العربي الفلسطيني ويؤدى الى تفاقم خطورة الحالة في الشرق الأوسط . ان العدد المتزايد للمستوطنات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة التي انتزعت ملكيتها السلطات الاسرائيلية يثير قلقنا العميق . ان الفلسطينيين العرب يحرمون بصورة منهجية من أراضيهم ووسائل عيشهم . ويبدو أن هدف اسرائيل من وراء ذلك هو تصفية القضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني من أجل تحرره الوطني .

ربما لا توجد حاجة هنا للتكلم باسهاب عن سجل أعمال اسرائيل في الأراضي المحتلة وهو معروف لنا جميعا . وأود أن أعيد التأكيد بأن تركيا بلد يأخذ دائما موقفا حازما ضد السياسات غير المشروعة التي تنتهجها اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة . ان تركيا مقتنعة بأن الحل العادل والدائم والشامل لقضية فلسطين يتطلب ، كحد أدنى ، انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك مدينة القدس ، مما يسمح بالممارسة الكاملة للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني ، وبتحقيق الأماني المشروعة

لهذا الشعب ، بما في ذلك حقه في انشاء دولته المستقلة . ودون انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ودون عودة الفلسطينيين الى وطنهم لا يمكن ايجاد حل لمشكلة فلسطين . وفضلا عن ذلك فان تركيا تعتقد اعتقادا راسخا انه من واجب المجتمع الدولي أن يذكر اسرائيل بمسؤولياتها بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ التي تحكم الأراضي الخاضعة للاحتلال . كما يتعين على مجلس الأمن أن يتخذ التدابير الملائمة لمنع اسرائيل من التمادي في انتهاك أحكام وقواعد القانون الدولي والحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني .

ومن المؤسف حقا أن اسرائيل قد عقدت العزم على الاستمرار في سياسات الضم واقامة المستوطنات غير المشروعة وممارسة القمع . ومرة أخرى تهيب حكومة تركيا باسرائيل لوضع حد لهذه السياسة . لأن عدم قيامها بذلك سوف يؤدي الى زيادة تردي الموقف في الأراضي المحتلة ويجعل من غير الممكن تحقيق سلم وأمن دائمين في المنطقة . وفي هذا السياق ان تركيا مستعدة للتعاون الكامل مع المجلس في جهوده الرامية الى التوصل الى تسوية عادلة وشاملة ودائمة لمسألة فلسطين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل تركيا لكلماته الرقيقة التي وجهها لي .

السيد كريستوسيك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم بصادق التهاني على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر آب/أغسطس الحالي . ونحن على ثقة من أن خبرتكم وكفاءتكم سوف تسهمان في تحقيق فاعلية وجدوى مناقشاتنا ومن أن المجلس سينجح في الاضطلاع بواجباته الهامة .

وفي نفس الوقت أود أن أعبر عن صادق تقديري للرئيس السابق السفير لينغ كنغ من جمهورية الصين الشعبية لمهارته الدبلوماسية واخلاصه والطريقة المثالية التي أدار بها أعمالنا خلال شهر تموز/يوليه .

وأغتنم هذه الفرصة كي أضم صوتي للترحيب بالممثل الدائم الجديد لهولندا السفير فان ديرستويل ونتمنى له كل النجاح في أعماله .

طوال سنوات كثيرة ظل الوضع السائد في الأراضي العربية المحتلة مدرجا في جدول أعمال اجتماعات مجلس الأمن . ومنذ زمن طويل ما فتئ المجتمع الدولي يشهد التدهور المطرد

في الأوضاع السائدة في هذه الأراضي نتيجة لسياسة سلطات الاحتلال الاسرائيلية . ان العالم ما فتئ يشهد المعاناة الهائلة التي يعانيها الشعب الفلسطيني . ولا نزال نشهد الخطوات التي اتخذها المعتدى تحديا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وأحكام القانون الدولي والرأى العام العالمي .

ان موقف بولندا فيما يتعلق بسياسات اسرائيل في الاعتداء والضم الزاحف قد تم عرضه مرارا سواء في هذه القاعة أو من على منصة الجمعية العامة . وقد عرضنا آراءنا كذلك في اجتماعات لجان الأمم المتحدة المختصة بمعالجة المسائل ذات الصلة بالأنشطة الاسرائيلية والعواقب والآثار الوخيمة المترتبة عليها . وقد طالبنا بشدة أكثر من مرة باعمال الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة .

لقد اكدنا اكثر من مرة على ان انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس العربية ، هو أحد الشروط السبقة لتحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط . وفي اكثر من مرة أوضحنا ان السياسة الاسرائيلية المتمثلة في الاعتداء، والتوسع الاقليمي ، والضم ، واقامة المستوطنات بصورة غير مشروعة ، والتي تمارس بانتهاك صارخ للقانون الدولي ، لا يمكن الا ان تزيد التوتر في الحالة الشبيهة ببرميل البارود المتفجر ، السائدة في الشرق الاوسط ، التي تهدد بمواجهة جديدة في أية لحظة .

وغني عن القول ان هذه السياسة تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن ، لا في المنطقة فحسب ، وانما في العالم أجمع ، وذلك لأن الاثار المترتبة على التوتر في الشرق الاوسط تتجاوز النطاق الاقليمي بكثير . ان العالم أجمع يترقب تسوية سلمية هناك .

ومع ذلك ، وكما هو معروف ، لا تزال سياسة السلطات الاسرائيلية تجعل التوصل الى حل دائم وعادل للازمة أمرا مستحيلا لسنوات طويلة . ومن المعروف كذلك ان اسرائيل لا تستطيع ان تقوم وحدها بدور رأس حربة العدوان . ولكنها تعتمد ، في اعمالها ، اعتمادا كاملا على تلك القوى التي ترى ان تصعيد التوتر في الشرق الاوسط يمكن ان يحقق اهدافها . وتعلم اسرائيل ان آلتها الحربية تحظى بالدعم ، والتأييد المؤكدين وغير المحدودين من حليفتها الاستراتيجية ، الولايات المتحدة ، التي تتطلع جديا الى تعزيز القوات العسكرية في المنطقة ، والى تصعيد التوتر والعدوان لخدمة اهدافها . ان سياستها الخارجية ، التي تتبع نهج التجزئة والاتفاقات المنفصلة للأغراض الدعائية ، تعمل بنشاط لتعزيز اهدافها الاستراتيجية .

ان موقفنا الثابت تجاه الحالة في الشرق الاوسط معروف جيدا . ولا حاجة لتكراره بالتفصيل مرة اخرى . فهو مسجل في محاضر المجلس ، بالاضافة الى وثائق اجهزة الامم المتحدة الاخرى .

ومع ذلك ، لا يسع وفد بلادي الا ان يؤكد بقوة من جديد ان المجلس يستأنف حاليا نظر الحالة في الاراضي المحتلة في ظروف خطيرة جدا . فحالات القمع السابقة واستخدام القوة والارهاب ، التي بحثت منذ فترة قصيرة ، لا تزال ماثلة في اذهاننا . كما ان دخان المدافع الناجم عن تبادل اطلاق النار السابق لم يكن قد انجلى بعد عندما ارتكب عمل عدواني جديد ضد العرب الفلسطينيين .

ان تكرار وقوع أعمال الارهاب والعنف البشعة ، مثل تلك التي وقعت مؤخرا في مدينة الخليل ، ينبغي ان يكون بمثابة تذكرة مروعة ومؤلمة بضرورة اضطلاع مجلس الامن بمسؤولياته نحو السكان العرب والفلسطينيين في الضفة الغربية وفي الاراضي المحتلة الاخرى . فعلى المجلس ان يتخذ عملا فعالا وعاجلا . وينبغي عليه ان يعلن بقوة عدم مشروعية المستوطنات الاسرائيلية وعدم السماح بها ، تلك المستوطنات التي اصبحت بمثابة السلاح القاتل في سياسة الضم التي تنتهجها السلطات الاسرائيلية .

والمرء ليس بحاجة الى ان يبرهن على ان التوسع في بناء مستوطنات اسرائيلية جديدة ، وانتزاع ممتلكات العرب لتحقيق هذه المشاريع ، وتطبيق وسائل مثل هدم البيوت واغلاق المحلات التجارية ، تشكل العناصر الرئيسية لسياسة ترمي الى تغيير المركز القانوني والمادي والتكوين الديموغرافي للاراضي العربية المحتلة . ان الأدلة على النوايا التوسعية الاسرائيلية تكمن في ضمها الانفرادي للجزء الشرقي من القدس ، وهو عمل استعماري متعمد يؤدي الى دمج تدريجي للضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل اقتصاديا واداريا ، وفرض النظام القضائي والاداري الاسرائيلي على مرتفعات الجولان ، فضلا عن الممارسات المريبة في الاجزاء الجنوبية من لبنان . ان هذه الممارسات ، التي ترافقها اشكال القمع والارهاب المختلفة ، تقضي على اية أوهام بشأن النوايا الحقيقية لسلطات الاحتلال .

ان وفد بولندا يرى ان الاحكام الواردة في مشروع القرار تشكل الحد الادنى مما يستطيع المجلس ان يفعله ليواجه الحالة الخطيرة في الاراضي التي ترزح تحت نير الاحتلال الاسرائيلي وليستجيب لتطلعات المجتمع الدولي ، وهي وضع حد لعملية تدهور الحالة قبل ان تحقق سياسة الامر الواقع ، المتمثلة في ضم الاراضي العربية ، واهدافها اللعينة البعيدة المدى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل بولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل قطر . وأدعوه الى ان يشغل مقعدا على طاولة المجلس وان يدلي ببيانه .

السيد البوعينين (قطر) : السيد الرئيس ، يسعدني ، في استهلال هذه الكلمة ان أعبر عن التهنئة الحارة لتوليكم رئاسة مجلس الامن خلال هذا الشهر ، وان اتمنى لكم التوفيق في ادارة أعمال المجلس بما عرف عنكم من حنكة وقدرة . كما انتهز هذه الفرصة لاعبر عن التقدير لما أبداه سلفكم ، ممثل الصين ، من كفاءة خلال رئاسته للمجلس في شهر حزيران/يوليه الماضي .

ان اجتماع المجلس ، على أثر وقوع الاحداث الدامية التي شهدتها مدينة الخليل العربية المحتلة ، هو في حد ذاته مؤشر هام لتردى الوضع في الاراضي العربية المحتلة الى حد يهدد السلم والامن الدوليين .

ولكن هذا الاجتماع ، في نفس الوقت ، ليس هو اول اجتماع يعقده المجلس استجابة لارادة المجتمع الدولي ، الذى لم يعد يملك أمام جرائم سلطات الاحتلال الاسرائيلية المتصاعدة والمتصلة الا ان يبذل المحاولة بعد الاخرى ، في اطار سلطاته التي يخولها له الميثاق ، لاتخاذ قرار حاسم ورادع وكفيل بأن يضع حدا لتمادى اسرائيل في صلفها وتحديها لاهداف الميثاق ، والقانون الدولي ، وقرارات الامم المتحدة ، وجميع الاعراف والقواعد الاخلاقية الاخرى .

ان هذا الاجتماع ، اذن ، لا يعدو أن يكون حلقة في سلسلة من الاجتماعات التي قررت اسرائيل ان تكون لا نهائية ، وبدون جدوى .

وقد نجحت اسرائيل ، بفضل الدعم السياسي المطلق الذى تسبغه عليها دولة كبرى وعضو دائم في مجلس الامن ، في ان يطلق لها العنان لتحكم قبضتها على سكان الضفة الغربية المحتلة .

وبفضل هذا الدعم - الذى يقيد ارادة الأغلبية المطلقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، التي تعبر عنها قرارات لا حصر لها تؤيد الحقوق العربية ، ومن بينها حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وتدين الاحتلال الاسرائيلي وتعتبر جميع الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لضم مرتفعات الجولان والقدس العربية ، وبناء المستوطنات اليهودية باطلة وكأن لم تكن ، ولكن أطماع اسرائيل ، كما نعرف جميعا ، تنحصر في الأراضي العربية ، دون سكانها الأصليين . وازاء رفض الفلسطينيين الأذعان لاجراءات القمع والبطش ومصادرة الأراضي وتقييد الحريات ، أى رفضهم قبول الواقع المصطنع ، أو التهويد التدريجي الذى تحاول سلطات الاحتلال فرضه عليهم - استبدت بحكام اسرائيل ، رغبة مجنونة ، لم يشهد التاريخ الحديث مثيلا لها منذ سقوط النازية ، لتصفية الشعب الفلسطيني جديا .

اننا نعتقد أن هذا الاستنتاج الجلي لا ينطوى على شيء من الشطط ، والا فما هو تفسير الغارات الوحشية التي يشنها سكان المستوطنات اليهودية المسلحون على الفلسطينيين العزل في الضفة الغربية ؟ وما هو تفسير مداهمة المدارس والجامعات والقتل الجزافي وتدنيس دور العبادة والأماكن المقدسة في القدس الشريف وغيرها من المدن العربية ، ومصادرة الأراضي وتدمير المنازل ، وطرد العمد وأعضاء المجالس البلدية المنتخبين أو محاولة قتلهم وتقطيع أوصالهم ان لم ينفع معهم الطرد ، الى آخر قائمة الجرائم الاسرائيلية الوحشية التي تزخر بها وثائق الأمم المتحدة ؟

والأدهى من كل ذلك ، أن رغبة الاسرائيليين في تصفية القضية الفلسطينية بأى ثمن تطورت من مجرد نوبات بربرية تستهدف سكان الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين الى مخطط سياسي وعسكرى مدروس بعيد الهدف . ولم تتردد اسرائيل ، في سبيل تنفيذ هذا المخطط ، في غزو لبنان واحتلال أراضيه حتى الآن . ولم يحاول حكام اسرائيل أن ينكروا أن هدفهم الأساسي كان هو القضاء على الفلسطينيين . والدليل على ذلك ، ولو أننا لا نحتاج الى دليل ، هو قصف بيروت الوحشي ومذبحة صابرا وشاتيلا وما تلاها من مذابح مستمرة حتى الوقت الحاضر في جنوب لبنان المحتل وفي الضفة الغربية وقطاع غزة .

ان وفد دولة قطر ، اذ يندد بالممارسات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ، وبصفة خاصة سياسة بناء المستوطنات اليهودية غير المشروعة التي تعتبر احدى العقبات الرئيسية في سبيل تحقيق السلام في الشرق الأوسط ، يهيب بأعضاء مجلس الأمن بأن يحرروا ارادة المجتمع الدولي التي استطاعت اسرائيل أن تكبلها حتى الآن ، حتى يتمكن المجلس من الاضطلاع بمسؤولياته كاملة لصد هذا العدوان الغاشم ضد الشعب الفلسطيني واعطائه حقوقه القومية والسياسية كاملة كما نصت عليها قرارات الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل قطر على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل السودان ، الذى أدعوه ليشغل مقعدا على طاولة المجلس، وليدلي ببيانه .

السيد الفكي عبد الله الفكي (السودان) : بسم الله الرحمن الرحيم ، السيد الرئيس ، يسعدني ، باسم وفد جمهورية السودان الديمقراطية ، أن أتقدم لكم بأسمى التهاني لرئاستكم مجلس الأمن لهذا الشهر . وكلنا ثقة ويقين بأن قدراتكم الدبلوماسية وخبراتكم الثرية ستكلل أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر بالنجاح والتوفيق . كما لا يفوتني أن أعرب عن التقدير التام والاشادة الكاملة للسيد السفير لنغ كنغ ، المندوب الدائم لجمهورية الصين الشعبية الصديقة لرئاسته الرشيدة للمجلس ابان شهر تموز/يوليه المنصرم .

ان ما تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة من تطورات خطيرة وانتهاكات جسيمة هذه الأيام ما هو الا احدى حلقات سلسل التآمر الصهيوني المخطط والمدروس ، الذى ظلت اسرائيل تسعى من خلاله ولسنوات عديدة لابادة الشعب الفلسطيني العربي وازالة كل مقومات وأسس وجودة الحضارى ، العربي والاسلامي والمسيحي ، في كل الأراضي العربية المحتلة .

لم تكتف اسرائيل ، وهي تنفذ هذا المخطط العدواني المجرم ، بشن الحروب الواحدة تلو الأخرى وبمختلف الحجج والذرائع المزيفة ، وانما عمدت ، بعد أن تمكنت من الكثير من الاحتلال والتوسع ، الى ممارسة كل ما في قاموس العدوان والاجرام والارهاب ضد المواطنين العرب وضد مقدساتهم وضد أراضيهم ، لاجبارهم ، بطرق مباشرة أو غير مباشرة ، لترك ديارهم وأراضيهم بحثا عن مكان للخلاص والنجاة بأرواحهم . واسرائيل وهي سادرة في غيها ومغرورة بما لديها من

قوة عسكرية ، تسير في تنفيذ هذا المخطط الاستعماري الاستيطاني بكل الوسائل المتوفرة لديها سواء كانت تلك الوسائل هي ما تمتلكه الدولة والسلطة من أدوات وهي كثيرة ، أو كانت في اطار الجهد الشعبي بواسطة مختلف المنظمات والأحزاب بل والشخصيات وهو جهد مكمل لما تقوم به الحكومة ، وينعكس في الجرائم والاغتيالات والاعتداءات الكثيرة ، التي يسمع العالم كله بها يوميا وبصفة مستديمة ، ضد الأراضي العربية وضد المواطنين العرب الصامدين تحت الاحتلال رغم التعذيب والاهانة والارهاب ، وهم عزل الا من ايمانهم بربهم وبوطنهم وبأرضهم وبحقوقهم المسلوبة ، وهم عزل ومفروض عليهم أن يظلوا كذلك عزلا من أى سلاح في حين يسمح للجماعات الصهيونية المستوردة بحمل كل أنواع السلاح وأدوات القتل والارهاب .

يحدث هذا في دولة مدججة بالسلاح . وكما تفضل زميل سابق في هذا المجلس بالأمس ، دولة تمتلك السلاح وتحصل عليه من أحدث الترسانات ، بل وتصنعه وتبيعه في أقبح الأسواق ، كما تفعل مع السلطات العنصرية في جنوب افريقيا .

وما شهدته مدينة الخليل وغيرها من المدن والقرى العربية مؤخرا ، وما جرى من اقتحام لكلية الخليل الاسلامية في ٢٦ تموز/يوليه الماضي وحصد ثلاثة من طلابها العرب بالرصاص وجرح أربعين آخرين ، هو جزء لا يتجزأ من المخطط الصهيوني الارهابي الرامي الى اخلاء الأراضي العربية من أهلها الشرعيين وتهويدها كاملا .

لقد ظل هذا المجلس الموقر يجتمع المرة تلو الأخرى كلما أقدمت اسرائيل على تنفيذ مرحلة من مخططها الاستيطاني الاجرامي . ورغم أن مجلس الأمن قد قرر قبل ثلاثة أعوام عدم قانونية وعدم شرعية ما تقيمه اسرائيل من مستوطنات في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وطالب بازالتها واعتبار وجودها والاستمرار في انشائها العائق الأساسي أمام السلام وذلك بموجب قراره رقم ٤٦٥ (١٩٨٠) وقراراته الأخرى ذات الصلة ، فان اسرائيل ما زالت سادرة في غيها لا يعنيها ما قرره العالم بأسره متمثلا في هذا المجلس الموقر باعتباره الأداة الدولية العليا المسؤولة عن صيانة الأمن والسلم الدوليين . واسرائيل فيما نشاهد ونراقب من سياسات وممارسات غير آبهة أو مكترثة بكل القوانين والاعراف الدولية التي تعتبر سياساتها الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة غير قانونية وغير شرعية والتي تقضي بعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة . فجميع القوانين والمواثيق الدولية وعلى رأسها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تطلب من الدولة المحتلة احترام حقوق السكان في الأراضي التي تحتلها ، وتحرم تهجيرهم أو ترحيلهم بأى وسيلة من الوسائل ناهيك عن استخدام وسائل القمع والارهاب التي تتمادى اسرائيل في استخدامها كل يوم . واسرائيل بالطبع تدرك كل ذلك ولكنها وكما كرر ممثلها عدة مرات أمام هذا المجلس وغيره من أجهزة الأمم المتحدة ، لن تتصاع للقرارات ولن تهتدى بالمواثيق والاعراف الدولية ما دامت طليقة دون رادع أو وازع .

ان عناد وعنجهية اسرائيل وانكارها لوجود الشعب العربي الفلسطيني ولحقوقه المشروعة في تقرير مصيره فوق أرضه ، واستخدامها للقوة والتهديد وللارهاب بشتى أنواعه لتدمير وابادة

الشعب العربي الفلسطيني واخضاعه واذلاله بدلا من الاعتراف بحقوقه المشروعة التي يطالب العالم كله بضرورة تمتعه بها ، كل ذلك يؤكد تماما مدى اعتماد اسرائيل على العدوان والحرب والقمع والارهاب والتوسع وايمانها بها كخيار وحيد في علاقاتها مع الفلسطينيين ومع العرب .

لقد سبق لنا ولدول غيرنا في هذا المجلس الموقر وفي غيره من المنابر الدولية الهامة ان طالبنا اسرائيل بأن تدرك تماما أن السلام لا يتجزأ ، وان العدالة لا تقتصر على شعب دون سواه . فالقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني هي دون شك جوهر ما يدور في الشرق الأوسط من صراع . ولا يمكن تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في تلك المنطقة الا بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس وارساء الحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في تقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة على أرضه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد ، واسمحوا لي هنا أن أؤكد مجددا مساندة شعب وحكومة جمهورية السودان الديمقراطية للكفاح والنضال البطولي الرائع للشعب الفلسطيني الشقيق ولمنظمة التحرير الفلسطينية ولقائدها ، رمز الثورة الفلسطينية الأخ المناضل الجسور ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وأن أؤكد مجددا تضامن شعب وحكومة جمهورية السودان الديمقراطية مع هذا الكفاح والنضال ومع هذه المنظمة ومع قائدها .

ان عجز الأمم المتحدة والأسرة الدولية جمعاء متمثلا في هذا المجلس الموقر الى الآن عن حمل اسرائيل على التخلي عن سياساتها الاستيطانية لأمر يدعو الى القلق والاحباط . الا أننا نأمل أن يتمكن مجلسكم الموقر هذه المرة من شجب وادانة ما قامت به اسرائيل من أعمال بربرية في الأراضي العربية المحتلة وأن يحملها مسؤولية هذه الجرائم كاملة . لا بد لهذا المجلس الموقر وهو المسؤول عن حفظ الأمن والسلام الدوليين من اتخاذ التدابير اللازمة في اطار ميثاق هذه المنظمة الدولية ، تلك التدابير التي من شأنها وضع حد لممارسات اسرائيل الخارجة على القوانين والاعراف المتعامل بها بين الأمم ، وعلى رأسها القانون الدولي وميثاق منظمة الأمم المتحدة . اننا لنأمل صادقين الا تكون جلسة هذا المجلس كسابقاتها مجرد رد فعل على حلقة من حلقات مؤامرة اسرائيل

الكبرى ضد الفلسطينيين وضد العرب في انتظار حلقة جديدة ومن ثم جلسة هي الأخرى جديدة لهذا المجلس . اننا نطالب الأسرة الدولية بكاملها بالقيام بواجباتها والتزاماتها الأخلاقية والانسانية والسياسية تجاه الشعب العربي الفلسطيني الذى ظل يعاني ويلات القمع والتشريد والارهاب والحرمان بل المذابح الفردية والجماعية لما يقارب النصف قرن دون أن يتحرك ضمير العالم وانسانيته .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل السودان على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد مارغتسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، أود ان اضم صوتي الى أصوات الآخرين بالترحيب الحار بكم بمناسبة تبوئكم رئاسة المجلس . وأنا واثق من أن حصافتكم ومهاراتكم الدبلوماسية ستقودنا بسلام خلال فترة رئاستكم . أود ايضا ان اشكر ممثل الصين الدائم ، الذى استرعت طريقته التي اتبعها في ادارة أعمالنا ، والتي اتسمت بالمهارة والمجاملة ، الانتباه بصفة خاصة ، أثناء فترة رئاسته للمجلس في شهر تموز/يوليه الماضي .

سأتوخى الاختصار . لقد أعلن وفد بلادى في مناسبات عديدة عن شجبه لدائرة العنف والاضطهاد الخطيرة في الاراضي المحتلة . واليوم نكرر ذلك مرة أخرى .

ان العمل الوحشي الاخير في الخليل يمثل واحدا من سلسلة من الاعمال التي لا يمكن وقفها حتى يتم القضاء على الاسباب الكامنة وراءها .

ان هذا العمل الوحشي ادانته السلطات الاسرائيلية على أعلى مستوى . وقد لاحظنا هذه الحقيقة ، واني لواثق ان الآخرين قد لاحظوها ايضا ، وان كانوا لم يذكروا ذلك في بياناتهم امام المجلس . ويحدونا الامل في ان يجرى تحقيق كامل وحازم في هذا الحادث الذى أدى الى مصرع ثلاثة طلاب وجرح كثيرين آخرين في جامعة الخليل .

وخلال هذه المناقشة استمعنا الى ادانة لاسرائيل وسياساتها بلهجة اتسمت في الأغلب بانفعال شديد . وأعرف ان العواطف قوية لدى الجانبين ؛ بيد اني لا اعتقد انه سيكون لمثل هذه اللهجة كبير تأثير على الاتجاهات الاسرائيلية وسياساتها . بل بالاحرى ، قد تودى الى تمادى اسرائيل في تجاهلها لنتائج الحوار في هذا المجلس . فهذه اللهجة تجعل من اليسير على اسرائيل ان تتجاهل هذه المناقشة وتدير ظهرها للموضوع بحجة انها مجرد زبد للتعصب . ان القيام بذلك يعد خطأ ؛ ولكن بالتأكيد يتوجب على هذا المجلس ألا ييسر عليها القيام بذلك . لذلك أنا انأى بنفسي عن اللهجة التي اتسمت بها معظم الانتقادات الموجهة الى اسرائيل . ولكنني أشاطر بعض ما جاء فيها من الناحية الجوهرية .

ولقد استمعنا الى متكلمين كثيرين يعربون عن المخاوف المبررة التي تراود العرب من ان العرب في الاراضي العربية المحتلة يتعرضون لمضايقات تجبرهم على ترك أراضيهم نتيجة لضغوط السياسات الاسرائيلية ولأعمال الارهاب .

وتنظر حكومتي الى السياسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة بقلق عميق ودائم . ونشعر بانزعاج شديد ازاء سياسة اسرائيل فيما يتعلق بانشاء المستوطنات . وهذا هو ما يكمن في لب الريبة والتوتر هناك .

وأقول مرة أخرى اننا نعتبر هذه المستوطنات أمرا يتنافى مع القانون الدولي ومع مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة . وهذا المبدأ متجسد في قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) .

ان سياسة الاستيطان الاسرائيلية تقوض الثقة بأن اسرائيل مستعدة للتفاوض بحرية حول المركز النهائي للاراضي المحتلة . ان حكومتي تطالب اسرائيل ، مثلما طالبها الرئيس ريغان ، بأن تضع حدا لهذه السياسة المدمرة ، وان تعلن تجميد اقامة المستوطنات فورا .

وانني لا افترض ان سياسة المستوطنات الاسرائيلية هي وحدها التي تحول دون تحرك جميع الاطراف صوب تسوية تفاوضية . فالحال بالتأكيد ليست كذلك . ولكني اعتقد ان أفضل طريقة لتخفيف التوتر الآن والبدء في اعادة بناء الثقة بين اسرائيل وجيرانها تكمن في القيام مجددا ببذل جهود ترمي الى تحقيق تسوية تفاوضية .

انني ادعو الاطراف الى ممارسة ضبط النفس اذا أريد للحوار الضرورى ، ولكن البعيد المنال ، ان يحل محل العنف غير الضرورى ، ولكن السائد ، الذى يؤسفني ان أراه يخيم على المنطقة في الوقت الحاضر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الودية التي وجهها اليّ .

السيد اكارا غالارد (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدى ، أود بادىء ذى بدء أن اهنئكم بحرارة على تسنمكم منصب رئاسة مجلس الامن عن شهر آب/اغسطس . ونحن على ثقة بأن اعمالنا ستستفيد من المهارة الدبلوماسية التي تتميز بها بلادى ومن ذكائكم وخبرتكم .

ونود أيضا ان نتقدم بالتهنئة الى السفير لينغ كنغ ، ممثل الصين ، على الطريقة المثلى والحكيمة التي أدار بها أعمالنا أثناء الشهر الماضي .

منذ تعليق جلسة المجلس بشأن هذا الموضوع بقينا ، عن طريق رسائل بعث بها الى هذا المجلس ، على اطلاع وثيق فيما يتعلق بالغزوات والجرائم التي ذهب الشعب الفلسطيني ضحية لها على أيدى الحكومة والنظام الصهيونيين في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . ولست في حاجة الى سرد القائمة الطويلة من الحوادث المحددة لهذه الجرائم التي يعرفها المجتمع الدولي تمام المعرفة . ولسوء الحظ ليس من قبيل المبالغة ان نقول ان الارهاب الصهيوني قد تجلى في كل الأشكال التي يمكن للمرء ان يتصورها — الاغتيال ، والاختطاف ، والتهديد ، والسجن ، والطرد ، وهدم المباني ومعاقبة الأسر والملاك ، والسكان بأجمعهم .

ان اسرائيل لا تميز اطلاقا عند ارتكابها اعمال الحقد : فالاطفال والطلبة والنساء وأعضاء النقابات واللاجئون — يعانون جميعا من هذه السياسة ، وهم يعتبرون مذنبين لارتكاب ما يعتبره النظام العنصرى جريمة : أى كونهم فلسطينيين .

اما فيما يتعلق بجلادى الشعب الفلسطيني ، فنستطيع ان نقول انهم في المقام الاول ، السلطات الاسرائيلية ، التي يمكن ان يضاف اليها فيما بعد المستوطنون الذين تنتقد الحكومة الاسرائيلية تصرفهم من وقت لآخر .

ان نداءات الحكومة الاسرائيلية الموجهة الى المستوطنين بعدم الخروج عن القانون لا تتمتع بأية مصداقية ، لان هذه النداءات تصدر عن اولئك الذين يحرضون على القيام بالاعمال التي يودون السيطرة عليها وعن المرتكبين الرئيسيين لها ، فضلا عن ان معاقبة المذنبين معدومة من الناحية العملية ، والاحكام التي تفرض تثير السخرية بالقياس الى خطورة الجرائم المرتكبة .

ان القيام مؤخرا بقتل الفلسطينيين في مدينة الخليل ليس الا حلقة في سلسلة طويلة من الجرائم التي ارتكبتها اسرائيل في هذه الاراضي . وان أبعاد خطورة الحالة في المستوطنات تتعاظم يوما بعد يوم ، والمعلومات التي تقدمها منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية ينبغي ان تبعث القلق في نفوس جميع اعضاء هذا المجلس . وقد استمعنا باهتمام خاص الى ممثل الاردن عندما بين ان عدد الاسرائيليين الذين نقلوا الى الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ قد بلغ الان اكثر من ١٥٠ ٠٠٠ مستوطن ، وان اسرائيل تعتزم نقل ٢٠٠ ٠٠٠ مستوطن اخر بحلول نهاية العقد .

وحسبما ورد في وسائل الاعلام الاسرائيلية ،فان الوزارات الاسرائيلية ومنظمات الاستيطان شنت ،منذ ١٠ أيار/مايو ،حملة سميت " حملة انشاء المستوطنات في يهودا والسامرة وغزة " . وتدير هذه الحملة وزارات الزراعة والعلوم والتنمية والاسكان بالاضافة الى منظمات الاستيطان وغيرها من المنظمات الصهيونية شبه الرسمية . وبغية اجتذات المستوطنين المحتملين ،تنهال الدعايات على السكان الاسرائيليين حول الفوائد المادية التي يمكن أن تجنى في المستوطنات .

لقد بينت الحكومة الاسرائيلية في حملة أيار/مايو الدعائية أن عدد الأماكن المتوفرة للاقامة محدود ،ولكن ، في المستقبل سيخصص مزيد من الأراضي لليهود الراغبين في الاستيطان . وبغية تيسير القرارات المواتية للاستيطان ،تقدم الحكومة الاسرائيلية ما بين ١٢٠ ٠٠٠ و ١٥٠ ٠٠٠ دولار للأسر التي تعيش في المدن " النامية " ،وهو الاسم الذى تطلقه السلطات الاسرائيلية على العمل غير القانوني الذى ينم عن ازدراء السلطة الدولية والذى ينتهك السلم . وهذا يمثل ما بين ٤ و٦ أضعاف ما يقدم للأسر الأخرى القاطنة في أماكن أخرى من اسرائيل .

لقد أدانت المنظمة الاسرائيلية ،المعروفة باسم " السلام الآن " ،ما قالته الحكومة الصهيونية من أن الفلسطينيين ،منذ غزو لبنان أصبحوا أكثر استعدادا لبيع أراضيهم . وهذا يعني أنه في الآونة الأخيرة حدث تزايد ملحوظ في أعمال العنف ضد الشعب الفلسطيني وحدث تزايد منتظم في أعمال المصادرة والنهب من جانب السلطات العسكرية الاسرائيلية .

ان ما لحق بالشعب الفلسطيني من سوء المعاملة أصبح ممارسات واسعة النطاق ،قوبلت بالادانة المتكررة في الأمم المتحدة . ونحن نعلم جميعا . ان حقوق الانسان ،بالنسبة للفلسطينيين دون استثناء ،تنتهك بصورة سافرة من جانب اسرائيل . ومن الناحية العملية ، كاد أن يكون ايجاد الوسائل والسبل لكبح هذه الممارسات عملية ذات طابع مؤسسي لهذه المنظمة .

ووفقا لقرار مجلس الأمن ٤٥٢ (١٩٧٩) فان سياسة اسرائيل في اقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة ليست لها أية صحة قانونية ،وهي تشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة . وبالمثل فان الفقرة ٥ من منطوق قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) تنص في جملة أمور أخرى على ما يأتي :

" ... ان كل ما تتخذه اسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادى أو التكوين الديموغرافي أو الهيكل أو المركز المؤسسي للأراضي الفلسطينية وسائر الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ،أو أى جزء منها ليس له أى صحة قانونية ... " .

ان اسرائيل كذلك تنتهك ،بصورة سافرة ،اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب ،ولا سيما البند ٦ من المادة ٤٩ الذى يحظر على الدولة المحتلة نقل أجزاء من سكانها الى الأراضي التي تحتلها .

ان مشروع القرار الذى عمم بشأن البند المعروض على المجلس يشكل وثيقة متوازنة تحظى بتأييد تام من وفدى . ومشروع القرار هذا يستند الى حد كبير الى المبادئ المقبولة من هذا المجلس في قراراته السابقة ويتمشى بدقة مع قواعد القانون الدولي . ولهذا ينبغي أن يحظى بتأييد اجماعي من جميع أعضاء المجلس .

لا يمكن للتعذيب أو أعمال المضايقة أو التهديد أو أعمال الانتقام الجماعية أو أعمال النهب أن تضفي شرعية على أخطر انتهاك لحقوق الانسان لشعب فلسطين ،الذى تقوم به اسرائيل ، لأن كل ذلك نتيجة لانكار حق أساسي ،هو حق الشعب الفلسطيني في الوجود . ان اسرائيل لا تعترف بهذا الحق وقد أثبتت ذلك . ان أعمال القتل الجماعي التي ترتكب ضد الفلسطينيين قد وقعت عبر السنين . ان سفك الدماء في أعمال القتل الجماعي في صابرا وشاتيلا لا يزال ماثلا في الأذهان ،لقد أصاب العالم بالصدمة والهلع في العام الماضي .

ان حق الفلسطينيين في تقرير المصير يتسم بأهمية مماثلة . وانكار هذا الحق هو السبب الجذرى لانتهاك حقوق الانسان الأخرى لسكان يزيد عددهم على أربعة ملايين نسمة . ان انهاء الاحتلال السياسي والعسكرى للأراضي الفلسطينية هو الشرط المسبق حتى يمارس الشعب الفلسطيني حقوقه الأخرى .

وأود هنا أن أقتبس من بعض فقرات من الاعلان الختامي للمؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة الذى عقد في نيودلهي . ونحن نعتقد أنه بالنسبة لمداولات المجلس فان الادانة ،الواردة في ذلك الاعلان ،لدعم الولايات المتحدة لاسرائيل في جميع المجالات ،ولا سيما الدعم السياسي والعسكرى تتصل اتصالا وثيقا بالموضوع ،فلولا هذا الدعم لما تمكنت الدولة الصهيونية من الامعان في سياستها المتمثلة في الاستهتار بقرارات ومقررات المجلس وانتهاكها ، وما كان لها أن تواصل احتلال الأراضي العربية والفلسطينية بصورة غير قانونية .

وينبغي أيضا أن نذكر المجلس بالنداء الوارد في ذلك الاعلان والموجه الى احدى الدول ، وهي عضو دائم في مجلس الأمن ،بالكف عن اساءة استعمال حقها في النقض الذى منع هذا المحفل

من اتخاذ الاجراء الضرورى لتنفيذ المبدأ المعترف به عالميا والمتمثل في عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة . ولا بد أن يسمح للشعب الفلسطيني باستعادة حقهـــوقه غير القابلة للتصرف .

ومما يتصل بموضوع هذه المناقشة أيضا النداء الذى وجهه رؤساء الدول أو الحكومات الى أعضاء مجلس الأمن للقيام بدورهم والاضطلاع بمسؤولياتهم حتى يمكن للمجلس أن يتخذ التدابير اللازمـــة ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ،لضمان عودة السلم والأمن في الشرق الأوسط .

لقد آن الأوان ليتخذ مجلس الأمـــن الاجراء الضرورى بموجب الفصل السابع من الميثاق نتيجة لأعمال اسرائيل منذ قيامها في فلسطين في ١٩٤٨ .

ان مختلف الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين قد أوضحـــت أن قضية الشعب الفلسطيني تتمتع بتأييد عالمي واسع النطاق . لقد عقد الاجتماع الاقليمي لأمريكـــا اللاتينية في ماناغوا من ١١ الى ١٥ نيسان/ابريل من هذا العام . وفي ذلك الاجتماع تم التأكيد على مختلف حقوق الشعب الفلسطيني . وقدم ذلك الاجتماع توصيات هامة الى دول المنطقة والـــى هذه المنظمة لاتخاذ اجراءات تساهم في تسوية عالمية عادلة ودائمة لمشكلة فلسطين . ومن بـــين المسائل التي يعالجها المجلس ،والتي نوقشت في ذلك الاجتماع والتي ترد في وثيقته الختاميـــة ، اذكر النداء الموجه الى هذه الهيئة للتحقيق في الأعمال التي ارتكبتها اسرائيل ضد الشعـــب الفلسطيني ،متجاهلة قواعد القانون الدولي ،واعداد تقرير عن نتائج ذلك التحقيق .

لقد طلب من مجلس الامن أيضا ان يقر توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وان يستخدم جميع أحكام الميثاق الوثيقة الصلة لتنفيذ تلك التوصيات . ومما يؤسف له ، أنه لم يكن بالمستطاع القيام بذلك حتى الان .

وأخيرا حث المجلس على النظر في تقرير اللجنة المنشأة بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) المؤرخ في ٢٢ اذار/مارس ١٩٧٩ وعلى ان يعيد احياء عمل تلك اللجنة لاقامة صلة بين انشاء المستوطنات غير الشرعية من جانب اسرائيل في الاراضي المحتلة والنتائج المترتبة على ذلك .

والان وقد أوشك المؤتمر الدولي المعني بفلسطين على الانعقاد في جنيف ، فان الوقت ملائم ليتخذ مجلس الأمن اجراء بوصفه الهيئة الاساسية المسؤولة عن صيانة السلم والامن الدوليين . وان مثل هذه التوصيات والاجراءات الواردة في مشروع القرار المعروض على المجلس الان تشكل مهام ملحة وفورية يتعين على هذا المجلس القيام بها . وتامل الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وجميع الشعوب المحبة للسلم والعدالة ان يضطلع هذا المجلس وأعضاؤه بالالتزامات الملقاة عليهم ، اذ أن عدم القيام بذلك من شأنه أن يعرض للخطر بدرجة كبيرة هيبة وفعالية هذه الهيئة الموقرة والدور الذى ينبغي لها القيام به .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل نيكاراغوا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل البحرين . أدعوه الى ان يشغل مكانا على طاولة المجلس وان يدلي ببيانه .

السيد الصباغ (البحرين) : سيدى الرئيس ، اسمحوا لى أولا أن اهنئكم على رئاستكم لمجلس الأمن عن هذا الشهر ، وان أشيد بدرايتكم وخبرتكم في ادارة اعمال مجلس الامن بنجاح . كما يسرني أن أعرب عن تقديرى لسعادة السيد ممثل الصين الشعبية لرئاسته الرفيعة خلال شهر تموز/يوليه الماضي وما اتسمت به ادارته لاعمال المجلس من كفاءة وخبرة .

ان هذا العنف المستمر في الخليل ونابلس وبير زيت وغيرهما من مدن الضفة الغربية هو نتيجة حتمية لاحتلال اسرائيل المستمر وتكريس لسياستها التوسعية العدوانية لقد صادرت اسرائيل ما يقرب من ٦٠ في المائة من اراضي الضفة الغربية عدا غزة والجولان ، وهي تمارس عملية الارهاب المنظم في هذه الاراضي ضد سكانها وتحطمهم على ترك مدنهم وقراهم بلا هوادة أو رحمة .

ان اليهود الذين اقتحموا كلية الخليل الجامعية الاسلامية يوم ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٣ وقتلوا ثلاثة من المدنيين الابرياء وجرحوا العديد ، انما هم ينفذون عمليات ارهابية منظمة ومبرمجة ضد المواطنين العرب لاجبارهم على هجر وطنهم . ولا يخفى ان هذه الاجراءات القمعية تتم بعلم وسمع قوات الجيش والامن الاسرائيلية ، وهي تدخل في سلسلة الارهاب الاسرائيلي المنظم والمتمثل في مذابح صبرا وشاتيلا وقبلها بسنوات عديدة مذابح قبية ودير ياسين .

كما أن حالات التسمم التي تعرضت لها طالبات المدارس في الضفة الغربية في شهر آذار/مارس من هذا العام وما أصاب السكان العرب من هلع وقلق وهستيريا جماعية دائمة قد تناولتها الصحافة العالمية بمزيد من الشرح والتفصيل .

يحدث كل هذا في ظل عجز الامم المتحدة ومجلس الامن وتخاذل المجتمع الدولي . والكل يدرك المسؤولية الاخلاقية والسياسية التي تتحملها الامم المتحدة تجاه فلسطين وشعبها العربي . فاسرائيل تدين بوجودها الى قرار صدر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٤٧ .

ان الرأي العام العالمي اصبح على علم بخطط اسرائيل التوسعية وبارهابها المستمر ضد السكان العرب واسرائيل تتذرع في جرائمها هذه باسم الدعاوى التلمودية التاريخية والدينية ، ثم اتبعتها اخيرا بالدعاوى الامنية الملحة .

وقد تم هذا في غيبة الضمير العالمي وانها حقا لأزمة اخلاق وضمير عالميين وعلى الذين يدعون بالدفاع عن حقوق الانسان ألا يتجاهلوا ما حل ويحل بالاراضي العربية المحتلة من انتهاك صارخ لحقوق الانسان ، التي هي في الواقع واحدة ولا تقتصر

على شعب دون غيره ، وعلى أصدقاء اسرائيل وحلفائها الضغط عليها لكي تمتثل لسلطة مجلس الأمن وقراراته .

ان سياسة اسرائيل الخارجية قائمة على ضم الاراضي العربية المحتلة ، ولا سيما الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان . وتحقيقا لهذا الهدف حاربت بكل الوسائل السلام العادل والدائم وأفشلت كل جهود ومبادرات السلام الدولية التي كان آخرها مبادرة مؤتمر فاس للسلام .

كما تعتمد سياستها على العنف واستخدام القوة واتخاذ الحرب مبدأ أساسيا ضد جاراتها العربية . فالمبدأ الذى سعت وتسعى اليه دائما هو فرض الاستسلام على العرب واجبار الفلسطينيين على ترك اراضيهم واحلال المستوطنين الصهاينة محلهم .

وهكذا يصبح الخيار العسكرى هدفها المعلن في تحقيق سياستها الاستيطانية التوسعية . وقد فرضت منطقها هذا على المنطقة كلها ساعية الى نشر الاضطراب والتمزق وخلق القلاقل فيها . وان أمن اسرائيل قائم على اتباع سياسة الحرب الوقائية ضد جيرانها ودول المنطقة قاطبة . ومن هذا المنطلق قامت باعتدائها على المفاعل النووى العراقي للاغراض السلمية .

وقد أدان مجلس الامن في قراره ٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ في ١ آذار/مارس ١٩٨٠ التوسع الاستيطاني الاسرائيلي وعدم قانونيته وعدم شرعيته وأعلن أن الاستمرار في انشاء المستوطنات يشكل عقبة أمام جهود السلام العادل في المنطقة . كما ان الاستيطان مخالف للقوانين والاعراف الدولية المتعلقة بالاحتلال والحرب .

وان الفقرة السادسة من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ تنص على ما يلي : " لا تقوم القوة المحتلة بترحيل أو نقل أجزاء من سكانها الى الاراضي التي تحتلها " . وتعتبر عملية الاستيطان انتهاكا واضحا لهذا النص الصريح .

ان دولة البحرين تناشد مجلس الامن ان يتحمل مسؤوليته الكاملة التي كرسها ميثاق هيئة الامم المتحدة . ويتوجب عليه الوفاء بالتزاماته في حماية العرب الفلسطينيين والسكان العرب في الاراضي العربية المحتلة من اعتداءات المستوطنين الاسرائيليين المسلحين . وعلى الـــدول الكبرى المعنية الضغط على اسرائيل انطلاقا من مسؤولياتها في حفظ الامن والسلام في هـــذه المنطقة على اساس من الحق والعدل وانطلاقا من قرارات مجلس الامن والجمعية العامة .

ان استجابة مجلس الامن لعقد هذا الاجتماع الهام تؤكد خطورة التطورات الـــتي تشهدها الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وما يتعرض له الامن والسلم الدوليان من تهديد في منطقة الشرق الاوسط . ان القضية الفلسطينية هي لب قضية الشرق الاوسط ولابد من تحقيق اماني الفلسطينيين في اقامة دولتهم على تراب ارضهم الوطني . وعلى مجلس الامن ان يطالـــب بتنفيذ قراريه ٤٦٥ و ٤٦٦ لعام ١٩٨٠ اللذين اكدا على عدم شرعية وعدم قانونية بناء المستوطنات الاسرائيلية . ان تنفيذ قرارات مجلس الامن هو السبيل الانجع لانهاء النزاع العربي الاسرائيلـــي واقامة سلام عادل دائم ترضاه مختلف الاطراف . وان على مجلس الامن بذل المزيد من الجهـــود لاجبار اسرائيل على احترام قراراته في هذا الشأن ، والاخذ في الاعتبار الحقوق الوطنية غـــير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وممارسته لحقه في تقرير المصير بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

واذا كانت اسرائيل كما اشرت من قبل تدين بوجودها والاعتراف بها الى قرار من الامـــم المتحدة فليس بعزيز اليوم على مجلس الامن ، ولديه السلطة بموجب ميثاق الامم المتحدة ، ان يلزم اسرائيل بتنفيذ قراراته السابقة المتعلقة بعدم شرعية بناء المستوطنات الاسرائيلية وغيرها مـــن القرارات كقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ . ان هذا من شأنه ان يعزز ايمان الشعـــوب والدول بالامم المتحدة كصرح للسلام والعدل وان يزيد ثقة الجميع بها وقدرتها على ايقـــاف العدوان واحلال الامن والسلام والعدل في هذه المنطقة الهامة من العالم التي شهدت الكثير من الاضطراب والقلق ، وآن لدولها ان تتجه للبناء والتنمية في ظل سلام حقيقي راسخ قـــوى الاركان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل البحرين على الكلمات الرقيقـــة التي وجهها لي .

السيد فان دير ستويل (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس، اسمحوا لي في البداية ان اهنئكم على توليكم رئاسة هذا المجلس . ولا شك ان المجلس سوف يستفيد بشكل كبير من القدرات البارزة التي ابديتموها في مناسبات عديدة . واود ايضا ان اشيد بسفير الصين الذى ترأس المجلس بكل حكمة وصبر في شهر تموز/يوليه .

ليست هذه هي المرة الاولى هذا العام التي نجتمع فيها لبحث الموقف في الاراضي العربية المحتلة . ان الاضطرابات الاخيرة في مدينة الخليل جعلت من الحتمي مع ذلك ان نتناول هذه المسألة مرة اخرى بشكل عاجل . وتدين حكومة هولندا اعمال القتل الاخيرة التي ارتكبت في تلك المدينة وأودت بحياة تلميذ اسرائيلي طعن بالسكين حتى الموت في سوق البلدة في ٧ تموز/يوليه كما اودت بحياة ثلاثة من التلاميذ العرب وادت الى اصابة الكثيرين عندما اطلق رجال مسلحون ملثمون النار على جمهرة من التلاميذ في جامعة الخليل الاسلامية في ٢٦ تموز/يوليه وحتى الوقت الحالي لا يزال مرتكبو تلك الاعمال المخزية غير معروفين . بيد ان حكومة اسرائيل ، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال ، تتحمل مسؤولية الحفاظ على النظام في الاراضي المحتلة وقد لاحظنا ان السلطات الاسرائيلية ما فتئت تعلن انها ستقوم بتقصي مختلف هذه الحوادث في الخليل وحولها . ونحن نناشدها القيام بهذه التحريات بشكل مستفيض المسؤولين عن هذه الاعمال ومحاكمتهم .

وفي الرسالة المؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٨٣ المعممة في الوثيقة S/15865 اعلمنا الممثل الدائم لاسرائيل بقرار سلطات اسرائيل بعزل رئيس بلدية الخليل المنتخب السيد مصطفى النتشه واعضاء مجلس المدينة . ونحن نشجب هذا القرار ولا نوافق على الاسباب التي قدمت تبريرا له . وفي راينا ان رئيس بلدية الخليل لا يمكن لومه على القلاقل التي حدثت في المدينة والتي جاءت اساسا نتيجة لضغوط خارجية . وبدلا من عزل رئيس البلدية فان اتخاذ السلطات الاسرائيلية لقرار واضح بعدم السماح بتوسيع المستوطنات الاسرائيلية في قلب تلك المدينة كان من الممكن ان يكون اكثر فائدة في تهدئة الحالة .

ان احداث الخليل تعد شاهدا واضحا على النتائج السلبية الخطيرة لسياسة اسرائيل الاستيطانية . ان موقف هولندا في هذا الموضوع واضح جلي . وقد بينا مرارا ان احكام اتفاقية لاهاى لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تنطبق على الاراضي المحتلة في عام ١٩٦٧٠

لذلك فاننا نعتقد اعتقادا راسخا بان المستوطنات الاسرائيلية في هذه الاراضي ، علاوة على التغييرات في وضع هذه الاراضي وتكوينها الديموغرافي — تلك التغييرات التي هي مصدر اساسي للتوتر — ليست لها اى صحة قانونية في ظل القانون الدولي . وفضلا عن ذلك فان سياسة اسرائيل الاستيطانية انما تتنافى مع مبدا عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة كما نص على ذلك قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) . ان وزير خارجية هولندا السيد هانز فان دن بروك ، اثناء زيارته الاخيرة لاسرائيل ، قد عاود التأكيد على هذا الرأى . وعلاوة على ما سبق كررنا دعوتنا لحكومة اسرائيل ان تلغي فورا قرارها بزيادة عدد مستوطناتها في الاراضي المحتلة . ان اى انشاء او توسيع للمستوطنات لن يكون من شأنه الا زيادة السخط المبرر القوى لسكان الاراضي المحتلة .

انني اتفق كلية مع تلك الملاحظات التي طرحها ممثل المملكة المتحدة بالنسبة لنغمة المناقشة الحالية . بيد ان هذه المناقشة تبين في الوقت ذاته اجماع المجتمع الدولي تقريبا على ان سياسات وممارسات اسرائيل الاستيطانية لها اثار خطيرة على الجهود والمبادرات الرامية لتحقيق سلم شامل ودائم وعادل في الشرق الاوسط . ومن مصادر القلق العميق لحكومتي ان جميع مجهودات السلام في الشرق الاوسط يبدو انها قد اصيبت بالجمود مرة اخرى . ان سياسة اسرائيل الاستيطانية تمثل احد العوائق الخطيرة التي تقف في طريق التسوية السلمية في المنطقة . بيد ان هناك شرطا اساسيا لا مندوحة عنه للسلم هو ادراك جميع اطراف النزاع لحق جميع دول الاقليم بما في ذلك اسرائيل ، في العيش داخل حدود امنة معترف بها دوليا .

وفي رأينا انه من الصعب تصور تحقيق سلم شامل ودائم دون تمسك جميع الأطراف بهذا المبدأ الأساسي ، الذى أعلنته ، كما هو معروف جيدا ، الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاوروبي في اعلان البندقية الصادر عنها في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٠ . ان هولندا ، من جانبها ، لا تزال مقتنعة بأنه لا يمكن تحقيق سلم أو استقرار حقيقي في المنطقة ما لم يعترف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير ، بكل ما ينطوى عليه ذلك ، وصياغته في تسوية شاملة ، تعترف في نفس الوقت بمبدأ الأمن لجميع دول المنطقة .

وفي الختام ، اسمحوا لي ان أعلن أن هولندا سوف تصوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/15895 المتعلق بالحالة في الأراضي المحتلة . ولكن ، في تصويتنا لصالح مشروع القرار ، نود ان نسجل في المحضر اننا نرى انه كان ينبغي ان تكون صياغة الفقرة ٦ من المنطوق أكثر توازنا . ان هولندا ، كما ذكرت من قبل ، تندد بجميع أعمال القتل التي وقعت مؤخرا في الخليل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل هولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل الجماهيرية العربية الليبية . وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وان يدلي ببيانه .

السيد أبوروين (الجماهيرية العربية الليبية) : السيد الرئيس ، اهنئكم على ترأسكم للمجلس خلال هذا الشهر ، واعرب عن شكرى لكم ، ومن خلالكم ، لأعضاء المجلس ، على السماح لوفدى بالمشاركة في مداولات هذه القضية الهامة . كما أود ان أعبر عن الشكر والامتنان للسيد لينغ كينغ ، ممثل جمهورية الصين الشعبية ، على ادارته الحكيمة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

يجتمع المجلس مرة أخرى للنظر في مشكلة الشعب الفلسطيني والوضع في الأراضي العربية المحتلة بصفة عامة ، ذلك الوضع الذى يزداد ترديا يوما بعد يوم ، وذلك نتيجة ممارسات الكيان الصهيوني ، أو الكيان النازى الجديد ، التي أصبحت تقع بشكل ثابت ومنظم ومنذ أكثر من (٣٠) سنة ، مارس خلالها النازيون الجدد جرائم وأعمالا غير اخلاقية وغير قانونية وغير

شرعية ، تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والعهود الدولية المهتمة بحقوق الانسان والمنظمة لأمور الأراضي الواقعة تحت الاحتلال ومبدأ حقوق الشعوب المتساوية في تقرير المصير . فهذا الكيان لم يكتف باغتصاب أراضي فلسطينية في عام ١٩٤٨ ، ولم يمتثل أو يتجاوب مع قرارات الأمم المتحدة ، بل استمر في ممارسة سياسة عنصرية تتمثل في ضم الأراضي والعمل على اجبار السكان العرب على الهجرة أو ابعادهم بالقوة من أراضيهم ، ونقل سكان غرباء اليها استجلبوا من مناطق مختلفة من العالم تم تسليحهم ، ثم انتهاك حقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة بصفة مستمرة ، وفرض قوانين عنصرية تمييزية ضد العرب .

فقد شن الكيان الصهيوني العدوان ضد البلدان العربية المجاورة ، واعتدى على المفاعل الذرى العراقي في بغداد ، وغزا لبنان . ولا تزال قواته تمارس الارهاب ضد السكان المدنيين . وضم القدس والجولان رغم معارضة المجتمع الدولي ، وأقام ويقيم المستوطنات في الضفة الغربية وغزة والجولان بدون حق ، اذ أقام حوالي ١٥٠ مستوطنة مستوليا على أكثر من ٥٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية وعلى أكثر من ٨٠ في المائة من مصادر المياه ، ووصل عدد الغزاة الجدد الى أكثر من ١٥٠ ألف في الضفة الغربية وغزة ، ناهيك عما يحدث في الجولان . كما أصدرت سلطات الاحتلال الصهيوني ، منذ عام ١٩٦٧ ، أكثر من ألف أمر عسكرى لتبرر بها ممارساتها غير الشرعية والمخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تمنع اجراء أى تغيير جغرافي أو سكاني في الأراضي المحتلة .

أما بالنسبة لانتهاك حقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة ، فقد أخذت عدة مظاهر ، منها الحرمان من التعليم بعرقلته باغلاق الجامعات والمدارس أو ايقافها وطرد الاساتذة وتغيير المناهج ، وطرد رؤساء البلديات المنتخبين ، وتهديم المنازل ، واصدار العقوبات الجماعية ، والاعتداء على الأماكن الدينية ، وفرض حظر التجول من حين الى آخر على بعض مدن الضفة .

ان سياسات وممارسات الكيان الصهيوني النازى الجديد ، التي ذكرناها سابقا ، تنطلق من نظريات عنصرية مقيتة مثل : " شعب الله المختار " و " اسرائيل العظيمة " ، وايجاد دولة لا مكان فيها لغير الشخص اليهودى كما تصنفه الصهيونية . ويوجه زعماء الحركة الصهيونية

عدوانهم تجاه الشعب العربي ، حيث يعتبر الصهيونيون ان العرب هم العقبة الرئيسية أمام تحقيق خطط الصهيونية في التوسع ، وأنهم يمثلون خطرا على الطابع اليهودى لدولة اسرائيل ٠

وعليه ، فان تسليح سكان المستوطنات هو تعبير علني عن أفكار الصهيونيين المتطرفين ، مثل الحاخام (مايير كاهان) ، الذى يطالب ويعمل على طرد كل من هو غير يهودى من اسرائيل ٠ وحتى بالنسبة لليهود ، فان للحاخام رأى فيمن يعتبر يهوديا ، أى أن هناك تمييزا حتى بين الأشخاص المعتنقين للدين اليهودى ٠ كما يطالب المذكور بأن تمارس الديمقراطية في اسرائيل على السكان اليهود فقط ، وحرمان السكان الأصليين العرب ، من مسلمين ومسيحيين ، من أية ديمقراطية ٠ ان هذه الأفكار المعلنة هي جوهر الممارسات العنصرية القائمة حاليا في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ٠ وآخر هذه الممارسات كان الهجوم الارهابي الذى وقع في الكلية الاسلامية بمدينة الخليل يوم ٢٦ حزيران/يوليه ١٩٨٣ ، والذى نتج عنه مقتل ٣ طلاب جامعيين واصابة عددا آخر بجراح ٠

عموما ، لا أود ان أطيل على مجلسكم الموقر بذكر الحوادث بالتفصيل ، ويكفني الاشارة الى ما ذكره الأخ زهدى الطرزى ، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ، أمام المجلس بتاريخ ٢٨ حزيران/يوليه ١٩٨٣ في هذا المجال ٠

ان سياسة الكيان الصهيوني النازى الجديد هي سياسة عدوانية توسعية عنصرية ارهابية ومنتظمة ، مرة بحجة الأمن ومرة باسم الحق الديني ٠٠٠ الى آخره ٠ وستستمر هذه السياسة رغم نداءات وصيحات الضمير العالمي ٠ وكما ذكر السيد المحترم فيكتور غاوتشي ، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ أمام الجمعية العامة حيث قال :

" اننا نجد اصواتا ذات ثقل تدعو باقتناع متزايد الى وقف هذه السياسة ونبذ أساليب الماضي الخاطئة ٠

" ولعل أكثر الصيحات حدة ومغزى والتي تدعو الى اتباع نهج جديد تلك التي أطلقها مؤلف القصص آموس كينان في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ ٠ ودعونا نستعمل كلمات هذا المؤلف ، وهي :

" طالما انكم ، معشر الأمريكيين ، تساعدوننا فاننا نحن الاسرائيليين ليست لدينا فرصة للوقوف على اقدامنا . وليست لدينا فرصة لتحقيق السلام ، طالما انكم تدعموننا في الحرب . ليست لدينا فرصة لتحسين علاقاتنا مع جيراننا ، طالما انكم تساعدوننا على نسيان انهم هم أيضا [أى الفلسطينيين] أطفال شرعيين للانسانية وان لهم أيضا حقوقا مشروعة " . (A/37/PV.84 ، الصفحتان ٤٢ - ٤٣)

ان مأساة الشعب الفلسطيني وحالة عدم الاستقرار التي تعيشها المنطقة العربية تتحمل مسؤوليتها أيضا الادارات الأمريكية المتعاقبة . فالمجتمع الدولي يعرف انه ما كان في مقدور الكيان الصهيوني الاستمرار في تقتيل الآلاف من العرب ، وتشريد شعب ، وانتهاجه لسياسة التوسع والضم ، لولا المساعدات العسكرية والاقتصادية الهائلة التي تتدفق عليه ، دون قيد أو شرط ، من الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي استخدمت في تقتيل الشعب الفلسطيني ، وفي الاعتداءات المتكررة على الدول العربية ، وفي بناء المستوطنات .

ان المساعدات الامريكية للكيان الصهيوني في السنين الماضية بلغت وفقا لما ذكرته " نيويورك تايمز " في عددها بتاريخ ٢٦ حزيران / يونيه ١٩٨٣ ، أكثر من ٢٥ بليون دولار ، كما جاء في نفس العدد ايضا أن المساعدات التي خصصتها الادارة الامريكية الحالية لهذا الكيان هي ٢ر٥ بليون دولار ، منها ١ر٧ بليون دولار مساعدات عسكرية . هذا في الميزانية السنوية . تضاف الى ذلك مبالغ كبيرة اقترحها بعض أعضاء الكونغرس لزيادة دعم آلة الحرب الاسرائيلية .

ولم يقتصر الدعم الامريكي غير المحدود للكيان الصهيوني على المجالات العسكرية والاقتصادية ، بل تعداه الى المجال البشرى والسياسي والى توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي الامريكي الصهيوني .

ان موقف الحكومة الامريكية المؤيد للكيان الصهيوني في الامم المتحدة ، وبالذات في مجلس الأمن وفي غيره من المحافل الدولية ، معروف للجميع . وذلك دليل على تواطؤ الادارة الامريكية مع النظام الصهيوني في سياسة عدوانية تجاه الشعب الفلسطيني والامة العربية ، تهدف الى تمرير الحلول الاستسلامية الامريكية الصهيونية وتحقيق الاطماع التوسعية وفرض السيطرة والهيمنة الامريكية على المنطقة العربية .

ان الارهاب والاستفزاز العسكرى ، اللذين تمارسهما الاساطيل والطائرات العسكرية الامريكية في المنطقة العربية ، والسياسة الامريكية المنحازة كلية الى جانب المعتدى الصهيوني ، أمور كلها صعدت من حدة التوتر في المنطقة وضاعفت من المخاطر التي تهدد السلم والامن الدوليين وأدت الى عرقلة كل القرارات الدولية والمبادرات من أجل تحقيق السلام في منطقة الشرق الاوسط .

ان تصرفات الادارة الامريكية يرجع سببها الى ابتزاز المنظمات الصهيونية للمؤسسات والشخصيات الامريكية الرسمية وتدخلها في الحياة السياسية الامريكية بجميع الوسائل غير الاخلاقية للسيطرة والضغط على صانعي القرارات الامريكية وتوجيههم الى خدمة مصالح الكيان الصهيوني .

كما أن الادارات الامريكية تستعمل الكيان الصهيوني كأداة للسيطرة في المنطقة العربية وللتفريق بين المسلمين واليهود والمسيحيين .

انه من المعترف به ، بصفة عامة ، ان جوهر قضية الشرق الاوسط هي القضية الفلسطينية وان اى حل لهذه القضية لا ياخذ في المقام الاول الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على أرضه سيظل حلا ناقصا ولن يكتب له النجاح .

وحتى لا تكون مداولات المجلس الحالية مجرد مناسبة يتم فيها الاعراب عن القلق لما يتعرض له الشعب الفلسطيني ، فاننا ندعو المجلس الى تحمل مسؤولياته المناطه به بموجب الميثاق ، وذلك بتحميل الكيان الصهيوني مسؤولية ما وقع من ارهاب ، وادانته ، وادانة السياسات والممارسات الصهيونية التوسعية في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، واتخاذ الخطوات العملية الكفيلة بردع المعتدى ، والتاكيد على عدم شرعية المستوطنات، وادانة الدول التي تساعد الكيان الصهيوني في ممارسة سياسته التوسعية الاستيطانية وخرق حقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل يوغوسلافيا ، وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس ، والى أن يدلي ببيانه .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس، أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن خلال شهر اب/اغسطس . اننا نعتقد ان قدراتكم المعروفة سوف تقدم خدمات كبيرة للمجلس ولنا ، على افضل وجه .

ونود ايضا أن نشيد بسلفكم سعادة السفير لنغ كنغ ، ممثل جمهورية الصين الشعبية ، الذى قاد مداولاتنا بنجاح في مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه بحكمة وتفان .

ان مجلس الامن يبحث مرة اخرى ، آثار السياسة العدوانية التي تمارسها اسرائيل ، والتي لا تقف عند حد ، من أجل اخضاع الشعوب والاراضي الفلسطينية

والعربية الاخرى التي تستحوذ عليها بشكل غير مشروع . ويتم هذا عن طريق العدوان والقمع والاضطهاد . في حين يستمر التوسع في اراضي البلدان المجاورة .

ان الازمة في هذه المنطقة تتفاقم بشكل مستمر ، وقد ترتب على الاستخدام العشوائي للقوة والسلاح موقف نجد فيه أن السلم والامن قد توقفا من الناحية العملية وفي بيئة العدوان والارهاب هذه التي فرضتها اسرائيل ، لا يزال الاستيطان غير المشروع على الاراضي والممتلكات الفلسطينية والعربية مستمرا في تحد سافر لمقررات الجمعية العامة ومجلس الامن .

ان مسألة فلسطين لا يمكن حلها عن طريق عمليات الارهاب والقمع والعنف في الوطن الفلسطيني التي تمارسها القوات المحتلة ضد الشعب الفلسطيني وضد شبابه وطلابه ، انما ترمي الى تخويفهم والقضاء على عزمهم على عدم الخضوع للرق وعدم الاستسلام ازاء التهديدات باحداث المزيد من الدمار والسلب .

لقد اظهر الشعب الفلسطيني ، أكثر من مرة ، أنه لن يتخلى عن حقوقه في الاستقلال والحرية . وليس هناك من يستطيع حرمان هذا الشعب الشجاع الشهيد من تلك الحقوق اليوم ، هذا الشعب الذى يستحق كفاحه كل دعمنا وتضامننا .

لقد كافحت شعوب يوغوسلافيا وكسبت حريتها واستقلالها ، وهي تقوم بالحفاظ عليهما دائما . وهذا هو أحد مصادر دعمنا لشعب فلسطين ولممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية . ونعتقد ان الحرية لن توجد ما لم يتمتع بها الجميع .

لقد قام ياسر عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، في الاسبوع الماضي بزيارة الى يوغوسلافيا واجرى محادثات مع صاحب السعادة السيد ميكا سبلجاك ، رئيس مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية المتحدة . وقد أشار السيد سبيجاك ، مرة اخرى ، الى أن التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني ينبغي أن تتلقى التاييد الثابت من جميع البلدان والشعوب المخلصة للحرية والاستقلال والسلم .

لقد بينت بلدان عدم الانحياز ، بشكل متكرر ، أن سياسة اسرائيل العدوانية في الشرق الاوسط هي أحد أخطر التهديدات للسلم والامن في العالم بأسره . وفي مؤتمر

القمة السابع الذى عقد في نيودلهي ، ايدت بلدان عدم الانحياز بقوة ، مرة أخرى القضية الفلسطينية ، ودعت الى حل للازمة يقوم على مبادئ سياسة عدم الانحياز وميثاق الامم المتحدة .

ان يوغوسلافيا ، مع بقية بلدان عدم الانحياز، تعتبر أن قضية فلسطين ونزاع الشرق الاوسط يمكن تسويتهما فقط وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وان مثل هذه التسوية لا بد أن تكون عادلة ، وشاملة ودائمة ولا بد أن تضمن انسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلت منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وتمكين الشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد ، من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، وممارسة حق تقرير المصير ، وتحقيق الاستقلال الوطني واقامة دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين .

وبما أنه ليس من المقبول الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، فقد رفضت بلدان عدم الانحياز كل السياسات الاسرائيلية التي تستهدف تعديل الخصائص الجغرافية ، والتكوين السكاني أو الوضع القانوني للأراضي العربية والفلسطينية التي احتلتها اسرائيل منذ ١٩٦٧ ، كما أنها لا تعترف بأى تغيير أجرته اسرائيل في هذه الاراضي .

علاوة على ذلك ، ليس هناك حل يمكن أن يعتبر عادلا وشاملا دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات على قدم المساواة . ويتضمن هذا أيضا الاعتراف لكل دول وشعوب المنطقة بالحق في الاستقلال داخل حدود آمنه ومعترف بها ، بمنأى عن التهديد بالقوة أو استخدامها .

لقد اعتمد مجلس الأمن منذ ستة عشر عاما قرارا يدعو الى انسحاب اسرائيل من كل الأراضي التي احتلت بعد ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ . وبعد كل هذه السنوات لا تزال الضفة الغربية ، وقطاع غزة والقدس تعاني من الاحتلال ، وكذلك مرتفعات الجولان وجزء كبير من لبنان . ان هذا المسلك الذى تنتهجه اسرائيل يشكل تحديا يجب أن يتصدى له مجلس الأمن . ونود أن نكرر هنا مرة أخرى أن حق لبنان في الاستقلال لا بد من تعزيزه وأنه لا بد من استعادة وحدة أراضيه .

ان الامم المتحدة هي مركز الانشطة التي تستهدف حل قضية فلسطين وارساء دعائم السلم والامن في تلك المنطقة ، وينبغي ان تظل كذلك . ونود ان نشير ، على وجه الخصوص،

الى ان منظمة التحرير الفلسطينية قد اظهرت ، مرة اخرى ثقتها في الامم المتحدة وفي هذا الجهاز بصفة خاصة ، اذ تتوقع بحق من مجلس الأمن ان يستجيب بصورة ملائمة وأن يوقف اعمال العدوان والتوسع والاضطهاد التي ترتكبها اسرائيل وأن يدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

ان تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني ، غير القابلة للتصرف ، في تقرير المصير واقامة دولته الخاصة به ، امر لا يمكن تعطيله او العبث به . وفي اوقات المحنة هذه فان الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد له ، في حاجة الى دعمنا ، الذى يستحقانه ، لضمان وتعزيز وحدتهما واستقلالهما .

ونحن نرى أن مجلس الأمن لا بد ان يعيد تأكيد موقفه باعتبار ان اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة غير قانونية وغير مقبولة ، وكذلك لا بد من أن يبذل مزيدا من الجهد وان يمارس ضغطا حقيقيا فعالا لوقف هذه السياسة الاسرائيلية . ان الأمم المتحدة ، ومجلس الامن على وجه الخصوص ، يتحملان مسؤولية كبرى لتحقيق ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه ولحل الازمة في الشرق الاوسط ، وهذه المهمة من واجبهما ولها اهمية قصوى .

اننا ، اذ نأخذ في الاعتبار كل هذه الحقائق ، والحاح الموقف ، نود ان نحث المجلس على أن يعتمد مشروع القرار الذى قدم اليه وشاركت في تقديمه مجموعة البلدان العربية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل يوغوسلافيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥